مجموعة البركة المصرفية
شركة مساهمة بحرينية (ش.م.ب) عامة

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (الخامس عشر)
المنعقد بتاريخ 20 مارس 2016م

عملاً بأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (عامة)، وجه رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل نيابة عن المجلس الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور الاجتماع (الخامس عشر) للجمعية العامة العادية الذي تقرر عقده في المنامة بمملكة البحرين في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد بتاريخ 11 من جمادي الثاني 1437هـ الموافق 20 مارس 2016م بالمقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية – قاعة الشيخ صالح عبدالله كامل الطابق الأول – خليج البحرين (Bahrain Bay) مملكة البحرين، وقد حضر الإجتماع الأشخاص المبينة أسمائهم في كشف الحضور ممن يمثلون المساهمين بالأصالة أو الوكالة .

ترأس اجتماع الجمعية العامة العادية سعادة الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة، وأفتتح الاجتماع بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ثم رحب بالحضور من المساهمين وبكل من:

مندوب وزارة الصناعة والتجارة : الأستاذة/ حوراء خلف – محلل مالي

مندوبي مصرف البحرين المركزي إدارة مصارف البنوك الإسلامية : السيد/ فهد يتيم – رئيس مراقبة مصارف التجزئة الإسلامية
: السيد/ حسن محمد الكعبي – محلل مالي

مندوبي مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة الأسواق المالية: السيدة/ منال التركماني – رئيس / إدارة البحوث وحماية المستثمرين
الأستاذة/ علياء عمران – محلل / إدارة البحوث وحماية المستثمرين

مندوب بورصة البحرين : السيد/ حسن ثامر – إدارة الإدراج وشئون الشركات
السيدة/ هبة مبارك – التسويات والإيداع المركزي

مندوبي مسجلو الأسهم: شركة كارفي كمبيوترشير : السيد/ صادق المدوب – تنفيذي

مندوبي النسادة إرنست آند يونغ (المدقق الخارجي): السيد/ عيسى الجودر – الشريك التنفيذي
: السيد/ علي خلف – مدير تنفيذي

ثم أعلن رئيس الجمعية أن مجموع الأسهم الممثلة بالأصالة والوكالة في هذا الاجتماع بلغ **1,000,254,363 سهماً** ، وقد أكد هذا الرقم مندوب مسجل الأسهم الذي تولى رصد الأسهم، وذلك من أصل مجموع الأسهم المكتتب بها والبالغة 1,115,746,069 سهم، وبذلك تكون نسبة الأسهم الممثلة في الاجتماع بالأصالة والوكالة **(89.65%)** من مجموع الأسهم،ويكون نصاب الاجتماع قانونياً.

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
ص ب ١٨٨٢، المنامة
مملكة البحرين
هاتف ١٧٥٤١١٢٢ +٩٧٣
فاكس ١٧٥٣٦٥٣٣ +٩٧٣
www.albaraka.com

Al Baraka Banking Group B.S.C.
P.O. Box 1882, Manama
Kingdom of Bahrain
tel: + 973 17541122
fax: + 973 17536533
www.albaraka.com

(Licensed as an Islamic Wholesale Bank by CBB)

وبعد التأكد من اكتمال النصاب بحضور الجهات الرقابية، **إقترح السيد رئيس الجلسة** تعيين الأستاذ/ صـــلاح عثمان أبوزيد مقرراً للاجتماع، ووافق الجميع على ذلك. وبناء عليه، قام سعادة رئـــيس الاجتمـــاع بـــتلاوة جدول الأعمال المكون من البنود التالية:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.
2. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.
3. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م والمصادقة عليها.
5. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:

أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 16,274,131 دولار أمريكي.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة قدرها 22,143,101 دولار أمريكي بواقع 2 سنت أمريكي للسهم الواحد تعادل نسبة 2% من القيمة الاسمية للسهم.
جـــ. ترحيل مبلغ 124,324,073 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.

6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع 3 أسهم عن كل 100 سهم مدفوع (قيمتها 33,472,382 دولار أمريكي تعادل نسبة 3% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقاة بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.
8. الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة
9. النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية 2016/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
10. الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي:

أ. الاطلاع على نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
ب. الإطلاع على تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2015م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

11. الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2015 على النحو التالي:

أ. يدفع 51.6 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 3,962,022 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

12. مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته.

بعد الإنتهاء من تلاوة جدول الأعمال، طلب رئيس الجلسة من المساهمين اعتماد جدول الأعمال قبل النظـــر في بنوده حيث تمت الموافقة على الجدول بالإجماع.

البند الأول

الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 20015/12/31م

في مستهل الجلسة **خاطب سعادة نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية السادة المساهمين** مرحباً بهم أصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء المجلس وعن سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية الذي حالت ظروف طارئة دون حضوره وتمنى لهذا الاجتماع كل التوفيق. **وأشار رئيس الجلسة** إلى أن اجتماع الجمعية العمومية هذا يتم لأول مرة داخل المقر الجديد للمجموعة الذي تم تشييده مؤخراً، ليجمع بين المستوى الهندسي الفريد والفخامة والموقع.

وأضاف أن نشأة وبداية مجموعة البركة المصرفية لنشاطاتها، تختلف كثيراً عن أية مجموعة مصرفية أخرى. حيث أن المؤسسات المالية والمصارف الكبيرة تبدأ في العادة بتأسيس الشركة الأم، وبعد استكمال بناء الهيكل الإداري تنطلق إلى بقية الأسواق من خلال الاستحواذ وفتح الفروع والمكاتب وغيره. أما مجموعة البركة فقد أسست لتقوم بتجميع، مجموعة من الوحدات المصرفية القائمة والمستقلة ومنتشرة في أكثر من 10 بلدان، مختلفة الهوية وتدار بأنماط مختلفة. وأن إدارة مجموعة البركة، منذ البداية، حرصت على غرس ثقافة مؤسسية لحوكمة الشركات باعتبارها عنصراً أساسياً وضرورياً في الالتزام بالضوابط المهنية من قبل جميع الوحدات، الأمر الذي يعد أساساً لمواكبة متطلبات العمل المصرفي الدولي. وفي هذا الشأن، وبمساعدة وتفهم من قبل السلطات الرقابية في البحرين والمتمثلة في مصرف البحرين المركزي، تم التأكيد على تطبيق أعلى معايير الحوكمة من خلال الرقابة المستمرة، الأمرالذي ساهم في قيام مؤسسة مصرفية مسئولة، تتمتع بأخلاق مهنية رفيعة المستوى، وهيكل إداري تنظيمي قوي وملتزم، له القدرة على تبيان وتوضيح دور مختلف المستويات والمسئوليات (الجمعية العمومية – مجلس الإدارة – الإدارة التنفيذية).

وأوضح أنه فضلاً عن الانجازات الرقمية المعروضة على الشاشة والتي سيتم مناقشتها تحت البند الرابع من جدول الأعمال، أن المجموعة رسخت تواجدها الدولي من خلال إتباعها نموذجاً مختلفاً في التعامل مع الأسواق التي تعمل فيها بحيث أعطت الأولوية في تعاملاتها لصيرفة التجزئة من خلال شبكة فروعها التي تزيد عن 587 فرعاً، وأن هذا التواجد مكّن المجموعة من التعريف بمنتجاتها الإسلامية بشكل مباشر مع الأفراد، الأمر الذي جعلها رائدة في معظم الأسواق التي تعمل بها، مما جعل هذا النموذج من الخدمات المصرفية يشكل قيمة مضافة.

وأضاف أنه بالرغم من الانجازات التي حققتها المجموعة فأن التطورات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها الأسواق التي تعمل فيها المجموعة تحتاج إلى استمرار اليقظة والتحوط للمحافظة على ما تم انجازه.

وأنهى حديثه بأن تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك والبيانات المالية خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م معروض أيضاً على الشاشه التي أمام المساهمين.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.

البند الثاني

الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م

استعرض رئيس الجلسة **هذا البند** وبعد ذلك طلب من رئيس هيئة الرقابة الشرعية تقديم تقرير الهيئة.

حيث تم الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2015/112/31م الذي تلاه د. عبدالستار أبو غده – رئيس الهيئة وقد جاءت خلاصة التقرير معبرة عن رأي الهيئة ومن ضمن ما جاء فيه:

أولاً:

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2015م عدد خمسة اجتماعات أول هذه الاجتماعات كان بالمركز الرئيسي للمجموعة بمملكة البحرين، واثنان منها بكل من بنك البركة السودان، وبنك البركة تركيا، حيث التقت الهيئة خلالهما بالإدارات المعنية والسادة أعضاء الهيئات الشرعية وكذا المراقبين والمدققين الشرعيين، وببعض من السادة العملاء، حيث اطمأنت الهيئة على سير العمليات من خلال العرض الذي قدمته الأجهزة الشرعية لتلك الوحدات والتي تمت وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً:

راقبت الهيئة عن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عنها المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعت على التقارير الشرعية للعام 2015م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قامت بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قامت الهيئة بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرت من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قامت بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

في رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في31 ديسمبر2015م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم(9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وأوضح سعادة رئيس الهيئة أن عقد التأسيس والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية لا ينص على أن المجموعة هي المسئولة عن إخراج الزكاة وكذلك لا توجد قوانين ملزمة في مملكة البحرين بإخراج الزكاة، لذا فإن المجموعة غير ملزمة بإخراج الزكاة ما لم يصدر تفويض مباشر من الجمعية العمومية وهذا ما هو معروض في جدول أعمال هذا الاجتماع، وفي حال عدم وجود هذا التفويض فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

القرار:
أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.

البند الثالث

الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م

تم الاستماع إلى تقرير تدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م من مدقق الحسابات (المدقق الخارجي) الذي تلاه السيد عيسى الجودر مندوب شركة إرنست آند يونغ على السادة المساهمين ومن ضمن ما جاء فيه:

((لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2015، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسئولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسؤليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. بإعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي:
في رأينا أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلـــة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق المالك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى:

وفقًا لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (لمجلد 2)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن القوائم المالية الموحدة تتفق مـــع تلك السجلات وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائـــم الماليـــة الموحدة .

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلبًا على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة)).

القرار:
أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.

البند الرابع

مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م والمصادقة عليها

تحت هذا البند قام رئيس الجلسة بعرض الحسابات الختامية التي تضمنها الكتيب الموزع مسبقاً على المساهمين والذي حوى تفاصيل القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م مما مكن المساهم من الإطلاع قبل الاجتماع على البيانات المالية والإيضاحات الواردة فيه حول القوائم المالية الموحدة، وقدم الرئيس التنفيذي شرحاً موجزاً لأهم المؤشرات المالية.

بعد ذلك طلب رئيس الجلسة من المساهمين الموافقة على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م حيث تمت الموافقة بالإجماع.

القرار:
تمت الموافقة بالإجماع على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.

البند الخامس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:

عند استعراض هذا البند أوضح سعادة رئيس الجمعية أنه حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي متمثلة في مراقبة الأسواق المالية فقد طلب من المجموعة أن يكون إجمالي مبلغ التوزيعات النقدية حسب الأسهم المصدرة صافية من أسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر 2015، بحيث يعدل مبلغ التوزيعات النقدية ليتوافق مع الأسهم المصدرة صافية من أسهم الخزينة بتاريخ اليوم - تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

وبهذا يكون إجمالي مبلغ التوزيعات النقدية 22,143,101 دولار أمريكي بواقع 2 سنت أمريكي للسهم الصادر والقائم بتاريخ انعقاد الجمعية ويكون المبلغ المرحل للأرباح المبقاة بعد هذا التغيير هو 124,324,073 دولار أمريكي.

علماً بأن هذا التغيير سوف لن يؤثر على التوزيعات النقدية لكل مساهم على حده حيث سيبلغ 2 سنت أمريكي لكل سهم مملوك بتاريخ اليوم – تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

القرار:

أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 16,274,131 دولار أمريكي.

ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة قدرها 22,143,101 دولار أمريكي بواقع 2 سنت أمريكي للسهم الواحد تعادل نسبة 2% من القيمة الاسمية للسهم.

جـ. ترحيل مبلغ 124,324,073 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.

البند السادس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع 3 أسهم عن كل 100 سهم مدفوع (قيمتها 33,472,382 دولار أمريكي تعادل نسبة 3% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقاة بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

وقدم رئيس الجلسة البند أعلاه طالباً من السادة المساهمين النظر في توصية مجلس الإدارة الواردة في هذا البند حيث قررت الجمعية العامة للمساهمين اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع 3 أسهم عن كل 100 سهم مدفوع (قيمتها 33,472,382 دولار أمريكي) بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

البند السابع

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م

طلب رئيس الجلسة من المساهمين ممارسة حقهم بالنظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.

حيث قام المساهمون بالمصادقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م بالإجماع.

البند الثامن

الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

على إثر الموافقة على البند أعلاه دعا رئيس الجلسة المساهمين إلى النظر في توصية مجلس الإدارة بالموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

وقد وافق المساهمون على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

البند التاسع

النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية 2016/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

استعرض رئيس الجلسة التوصية المقدمة من مجلس الإدارة في هذا البند بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية 2016/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وطلب من ممثلي شركة إرنست آند يونغ مغادرة القاعة ثم طلب من المساهمين النظر في التوصية.

وقد تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

البند العاشر

الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ويشمل:

أ. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

ب. تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2015م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

استعرض سعادة رئيس الجلسة هذا البند حيث تم اطلاع السادة المساهمين على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي من خلال ما ورد في التقرير السنوي الموزع على المساهمين قبل الاجتماع بالإضافة إلى عرض مرئي تضمن تلخيصاً لتقرير متطلبات الحوكمة الذي تم تفصيله في التقرير السنوي كما تم في نفس العرض إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس من خلال ما ورد بالتقرير السنوي الذي وزع عليهم قبل الاجتماع عن تفاصيل التقييم وما خلص إليه من نتائج، وتم كذلك إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2015م. وبعد الاطلاع على التقارير أعلاه على التوالي اتخذت الجمعية العمومية بشأنها القرارات التالية:

القرارات:

- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2015م.

البند الحادي عشر

الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2015 على النحو التالي:

أ. يدفع 51.6 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.

ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 3,962,022 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

استعرض سعادة رئيس الجلسة هذا البند والذي يعرض على الجمعية لأول مرة وطلب من سعادة رئيس الهيئة الشرعية شرح مبررات عرضه على الجمعية وأوضح رئيس الهيئة أن الحصول على تفويض من الجمعية العمومية هو أحد السبل التي تخول المجموعة إخراج زكاة المساهمين عن قيمة الأسهم وتوزيعات الأرباح التي لم يستلموها نقداً بينما يقوموا فقط بإخراج زكاة ما استلموه نقداً من الأرباح.

القرار:
تمت الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2015 على النحو التالي:

أ. يدفع 51.6 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 3,962,022 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

البند الثاني عشر

مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته

لم يطرأ أي موضوع تحت هذا البند.

بعد الانتهاء من هذا البند طلب رئيس الجلسة من مقرر الجلسة تلاوة المحضر، وأن يفوض المساهمون رئيس الجلسة ومقررها بالتوقيع على عليه حيث وافق المساهمون على ذلك.

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال أعلن رئيس الجلسة انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس عشر متمنيا للمجموعة كل تقدم ونجاح، وتوجه بالشكر إلى جميع المساهمين على دعمهم المتواصل وإلى جميع العاملين بالمجموعة على تفانيهم وإخلاصهم مضيفاً أن بهم ومعهم تتواصل المسيرة. وفي الختام قدم الشكر لمملكة البحرين لرعايتها ودعمها المستمر للمؤسسات المصرفية الإسلامية، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ونائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين.

والله الموفق لما فيه الخير والصلاح ،،،

صلاح عثمان أبو زيد
مقرر الاجتماع

عبدالله عمار السعودي
رئيس الجلسة